Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 50, No. 6, 2023

Deanship of Scientific Research

Explanation of Phonemic Predominance in the Arabic Language

Saif aldain Alfugara**[*], Bayan Ahmad Al-Suhaimat[2]

[1] Department of Arabic Language, College of Arts and Humanities, University of Sharjah. Sharjah, UAE.

[2] Department of Arabic Language, College of Arts, Mutah University, karak, Jordan.

Received: 17/5/2022
Revised: 13/10/2022
Accepted: 24/11/2022
Published: 30/11/2023

[*] *Corresponding author:*
salfuqara@sharjah.ac.ae

Citation: Alfugara I. S., & Al-Suhaimat ,A.B. (2023). Explanation of Phonemic Predominance in the Arabic Language. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *50*(6), 18–31. https://doi.org/10.35516/hum.v50i6.1221

Abstract

Objectives: The research addresses the prevalence of the predominance problem in Arabic language lessons, highlighting a lack of specialized studies on its dimensions and role in linguistic analysis. It aims to explore the dominance of the phonetic level in Arabic, define the concept, present scholars' viewpoints, distinguish it from preponderance, and identify manifestations in sounds like tilting, vocalism, and substitution.

Methods: The study relied on the descriptive analytical method by collecting the manifestations of the predominance of sounds identified by scholars in linguistic sources, classifying them in issues, and analyzing them to know the role of this issue in the interpretation of its use from a phonetic perspective.

Results: The study showed that predominance is a linguistic issue that means dominance and is different from the phenomenon of preponderance, and scholars relied on it in explaining the linguistic uses and justifying its current state. This issue was of two types: a usage reason based on commonality, i.e., predominance in frequent use, and an investigational linguistic cause which means the power and control of one linguistic element over the other elements. This issue was common in linguistic sources with slight differences between them. It extensively emerged after the fourth century AH and had phonetic, morphological, and syntactic forms.

Conclusion: This issue contradicts the phenomenon of preponderance, and it appeared in the linguistic lesson after the fourth century AH where it had its own issues. The scholars explained linguistic issues in sounds, morphology, and grammar using it.

Keywords: Predominance, preference, phonetics, grammatical defect.

التعليل بالغلَبَة صوتيًّا في اللغة العربيّة

سيف الدين الفقراء*، بيان أحمد السحيمات

[1] قسم اللغة العربيّة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

[2] قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن.

ملخّص

الأهداف: تظهر مشكلة البحث في شيوع علّة الغلَبَة شيوعًا واضحًا في الدّرس اللغويّ مع غياب الدّراسات المختصة التي تكشف أبعادها في العربيّة ودورها في التحليل اللغويّ. لذلك جاءت هذه الدراسة بهدف البحث في التّعليل بالغلَبَة في المستوى الصّوتيّ في اللغة العربيّة، لتحديد مفهوم الغلَبَة، وتوضيح موقف العلماء منها، وأوجه اختلافها عن التغليب، وعرض مظاهر هذه العلّة في الأصوات، ممثلة بالغلَبَة في باب الإمالة، وفي باب الإعلال، وفي باب الإبدال.

المنهجية: اتّخذت الدراسة من المنهج الوصفيّ التحليليّ أداة في البحث عن طريق جمع مواطن علّة الغلَبَة في الأصوات اللغوية التي نصّ عليها العلماء في المصادر اللغوية، وتبويبها في مسائل، وتحليلها لمعرفة دور هذه العلة في تفسير الاستعمال من الناحية الصوتيّة.

النتائج: بيّنت الدراسة أنّ الغلبة علّة لغويّة تعني الهيمنة وتخالف ظاهرة التّغليب، واتّكأ عليها العلماء في تعليل الاستعمالات اللغويّة وتسويغ استقرارها على الصّورة المستعملة. وجاءت هذه العلّة في نوعين: علّة استعمالية تعتمد الشيوع أي الغلبة في الشيوع وكثرة الاستعمال، وعلّة لغويّة تحقيقيّة تعني القوة والهيمنة والسّيطرة لعنصر لغويّ على العناصر الأخرى. وقد شاعت هذه العلّة في المصادر اللغويّة بتفاوت بينها، وبرزت فيها على نحو واسع بعد القرن الرابع الهجريّ، وكان لها مظاهر صوتيّة وصرفيّة ونحويّة.

الخلاصة: أنّ هذه العلة تخالف ظاهرة التغليب، وبرزت في الدرس اللغوي بعد القرن الرابع الهجري، وأنّ لها مسائل خاصة بها، وقد فسّر بها العلماء مسائل لغويّة في الأصوات والصّرف والنّحو.

الكلمات الدالة: الغلَبَة، التّغليب، الأصوات، العلّة.

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التّعليل بالغلَبَة صوتيًّا في اللغة العربيّة

المقدمة:

اقترن النحو العربيّ بمستوياته الصّوتيّة والصّرفيّة والنحويّة بالعلل وتفسير الاستعمالات اللغويّة، سواء على مستوى البنية الصّرفيّة أو التّركيبيّة، والغلَبَة واحدة من العلل التي شاعت في الدرس اللغويّ، ولكنّ اشتغال العلماء في التّصنيف بها كان محدودًا في البحث اللغويّ المعاصر، فعلى الرّغم من وجود دراسات معمّقة في علّة التّغليب في العربيّة، إلاّ أنّ علّة الغلَبَة غابت عن الاهتمام، وشتان ما بين الغلَبَة والتّغليب فهما علتان تلتقيان قليلًا، وتفترقان كثيرًا.

يخطئ من يَحسبُ أنّ التّغليب هو الغلَبَة، فالتّغليب الذي يدور في فلك الترجيح ظاهرة نصّ عليها القدماء، وحظيت بدراسات خاصة من بعض العلماء المحدثين، وأظهر ما كُتب فيها كتاب الدكتور عبدالفتاح الحموز(ظاهرة التّغليب في العربيّة)، وقد بحث فيه مفهوم ظاهرة التّغليب، وجهود العلماء في دراستها، ومسوغاتها، ومظاهر التّغليب في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع، والإعلال، والرسم الإملائي، والتّغليب في مسائل نحويّة مفصلّة في الكتاب. ويوجد أيضًا دراسة لكاظم عودة بعنوان (ظاهرة التّغليب في العربيّة) وهي رسالة ماجستير في جامعة الكوفة، 2003، وفيها فصلان عن التّغليب في الإعلال والإبدال، ركّز فيهما الباحث على تغليب الأصوات على بعضها، دون أن يخرج على ما ذكره القدماء من مسوغات الإبدال أو الإدغام أو الإعلال، وشتّان بين ما ذكره من مسائل التّغليب وما ذكرناه نحن من مسائل الغلبة في هذا البحث. ويوجد كتاب بعنوان(التّغليب في القرآن الكريم) لعبدالوهاب حسن حمد، صدر عن دار صفاء لعام 2011، ويتضمن الكتاب تمهيدًا وأربعة فصول؛ وفي التمهيد عرض موجز لمن درسوا التّغليب قديمًا وحديثًا، وفي الفصل الأول بيان لمفهوم التّغليب وأحكامه، وفي الفصل الثاني بحث لمواطن التّغليب المقاميّة، وفي الفصل الثالث بحث لمواطن التّغليب اللفظيّة، وفي الفصل الرابع عرض لدواعي التّغليب وأغراضه. ويوجد كتاب بعنوان(أسلوب التّغليب في القران الكريم) لمحمود عبد العظيم، صدر عام 1998، وكتاب بعنوان(رسالة في التّغليب)، لياسين بن زين الدين، 2014، وهو رسالة في بيان حقيقة التّغليب وبيان شروطه والتكلم على بعض أمثلة منه، وكذلك بيّن لوازمه ومعنى مجازيته ومتى يتحقّق. ويوجد كتاب (نظرات أسلوبية للتغليب في الخطاب القرآني) لعقيد العزاوي، صدر في عام2011. ويوجد رسالة دكتوراه بعنوان(التّغليب في اللغة العربيّة وأثره في تفسير القرآن الكريم: دراسات اصلية تطبيقية) لأمين الستيتي، جامعة أم درمان الإسلامية،2007، وجميع هذه المصنفات تناولت ظاهرة التّغليب ومسائلها، ولم تدرس علّة الغلبة بالمفهوم الذي يدرسه هذا البحث.

وزيادة على ذلك يوجد عدة بحوث عن ظاهرة التّغليب، اكتفت بدراسة ظاهرة التّغليب ومظاهرها في اللغة وفي توجيه الاستعمالات القرآنيّة وبعض الاستعمالات الشعريّة، ومن هذه الدّراسات ما يلي:

1- ظاهرة التّغليب في اللسان العربي ومواقعها في القرآن الكريم، السيد رزق الطويل، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ع 6، 1983.

2- التّغليب في لغة العرب وقضية المرأة في قواعد النحو والصرف: تحليل ونقد، حسين علي السنوسي، مجلة كلية اللغة العربيّة بأسيوط، جامعة الأزهر، ع9، 1989.

3- التّغليب في اللغة العربيّة، منيرة الحمد، مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز، مج1، ع3، 1995.

4- ظاهرة التّغليب في اللغة العربيّة، عبدالله الأسطى، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ع 13، 1996.

5- قضية التّغليب في المطابقة النحوية بين المذكر والمؤنث، السيد أحمد، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع 21، 1997.

6- التّغليب ومواضعه في النص القرآني، نجم الفحام، مجلة الكلية الإسلامية، الجامعة الإسلامية، مج 2، ع 5، 2008.

7- قضايا التّغليب في المفردات والتراكيب، عزت لبنه، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع 45، 2008.

8- قواعد تغليب المذكر والمؤنث في القرآن الكريم: نماذج مختارة، عبدالحميد محمد، مجلة كلية القرآن الكريم، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ع7، 2016.

9- قضايا التّغليب بين اللغويين والنحاة: دراسة في ضوء علم اللغة الاجتماعيّ، أشرف محروس، مجلة كلية الآداب جامعة السويس، ع9، 2017.

10- التّغليب بين البلاغيين والنحاة: الموقع والدلالة، عيد عبدالسميع الجندي، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، جامعة كفر الشيخ - كلية الآداب، ع15، مج4، 2018.

11- أسلوب التّغليب في القرآن الكريم: دراسة تطبيقية من خلال تفسير البحر المحيط لأبي حيان، نايف بن يوسف العتيبي، مجلة تبيان للدراسات القرآنية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع40، 2021.

12- التّغليب في الشعر: النابغة الجعدي نموذجا، عبير الغويري، مجلة الجامعة العراقيّة، مج3، ع54، 2022.

أمّا الغلَبَة فهي علّة لغويّة ميدانها أرحب في الأصوات والصّرف والنّحو، وتخالف ظاهرة التّغليب التي تقوم على التفضيل في الاستعمالات لأسباب غير لغويّة في الغالب، وهذه العلّة ليس لها أبعاد اجتماعيّة، وليس لها صلة بالترجيح، وتقوم على عنصرين إمّا الهيمنة في البنية أو الشيوع في الاستعمال، ومن مظاهرها على سبيل المثال: الصفة الغالبة، والعلَم الغالب، وغلبة الواو أو الياء، وغلبة (أفعلت على فعلت) وغلبة حرف على حرف، وغلبة صيغة على صيغة، والغلبة في باب الهمز، وغلبة شبه الحرفيّة. فالغلَبَة علّة لا توافق التّغليب، وعندما طفنا في مصادر اللغة والنّحو والصّرف والمعاجم وجدنا الهوّة واسعة بين مظاهر التّغليب التي حظيت بدراسات معمّقة، وبين مظاهر الغلَبَة المنثورة بتباعد في المصادر اللغويّة، على الرغم من العثور على نصوص صريحة على تسميتها بعلّة الغلَبَة، وتوافر تفصيل لمداخل مفهومها على النحو الذي ذكره الكفويّ في كتابه(الكليات).

ممّا سبق يتبيّن أنّ الغلَبَة ليست التّغليب، ومظاهر الغلَبَة تداولتها المصادر، ولم تجمع أشلاءها في مبحث، وتوزّعت مظاهرها على مستويات العربيّة في أصواتها وصرفها ونحوها، وهي في حاجة ملحّة لمعرفة مظاهرها وتبويب مسائلها، ونفض غبار الإهمال عنها، وإبرازها للباحثين؛ لبيان أبعادها في الفكر النحويّ، وبهذا تتجلّى أهمية دراستها لإجلاء هذه العلّة في مفهومها، وكشف مسائلها، وبيان أثرها في التحليل اللغويّ، ناهيك عن غزارة مظاهر هذه العلّة، والحاجة إلى الغوص في أعماق المصادر لسبر مسائلها، وقد رأينا أن يكون البحث في أجزاء ثلاثة، واحد للمستوى الصّوتيّ، وآخر للبنى الصرفيّة، وثالث للبنى النحويّة، لكنّ هذا البحث سيقتصر على الجانب الصّوتيّ؛ لأنّ المقام لا يسمح بالمستويات الأخرى.

إنّ بعضًا من جوانب علّة الغلَبَة قد حظيت بدراسات سابقة، فقديمًا أفرد ابن جنّي بابًا في كتابه (الخصائص) لغلبة الفروع على الأصول، وآخر لغلبة الزائد على الأصلي، وألفينا أبوابًا للعلم بالغلَبَة عند بعض العلماء كما فعل ابن يعيش في (شرح المفصل)، وظهر عند بعض المحدثين كما فعل عبد الخالق عضيمة في مسألة العلم بالغلَبَة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، وكما فعل عباس حسن في كتابه(النحو الوافي)، وقد حظي موضوع العلم بالغلَبَة والصفات الغالبة بدراسة صرفية قيمة عند صلاح الدين الزعبلاوي في كتابه (دراسات في النحو العربيّ). وحظيت الصفة الغالبة ببحث قيّم في كتاب سيف الدين الفقراء (رؤى غائبة في اللغة العربيّة) الصادر في عمّان لسنة 2020، وثمّة دراسة للغلبة في بنية الكلمة جاءت في كتاب وحيد الدين طاهر(مكونات النظرية اللغويّة بين النظرية والتطبيق)، الصادر في القاهرة 2013، ولكنّها جاءت مختصرة في جوانب محدّدة من العلّة أغلبها في باب الإبدال والإعلال. وله بحث ذو صلة بالكتاب عنوانه(الغلبة والتّغليب في البنية والتركيب) نشر في مجلة كلية الآداب بجامعة أسيوط، العدد 73، لسنة 2011، ودرس ثلاثة مواضع فقط من الغلبة في المستوى الصّوتيّ، وهذه الدراسات لم تستوف مظاهر هذه العلّة، ولم تحلّل مسائلها، وبعضها تناول جانبًا واحدًا منها، أمّا هذا البحث فهو خاص بالجانب الصّوتيّ من علة الغلبة سعى إلى كشف أثر هذه العلّة في القضايا الصّوتيّة التي أخضعها العلماء للغلبة.

ويهدف البحث إلى توضيح مفهوم علّة الغلَبَة، وبيان صلتها بالتّغليب، وإبراز موقف العلماء منها، وتحليل مسائلها في المستوى الصّوتيّ للعربيّة، ليكون ذلك مدخلًا لبحثين تاليين؛ واحد للبنى الصّرفيّة، وثان للبنى النحويّة إن شاء الله.

كان المنهج الوصفيّ التحليليّ أداة لنا في الدّراسة عن طريق استقصاء مواطن مصطلح الغلَبَة وبعض مرادفاتها واشتقاقاتها في الدراسات اللغويّة، وتصنيفها وتبويبها في مسائل وتحليلها، للوقوف على أثر هذه العلّة في تحليل المسائل اللغويّة الصّوتيّة في فكر علمائنا القدامى والمحدثين.

وانتهى البحث إلى بيان مفهوم علّة الغلَبَة لغة واصطلاحًا، فهي تعني القوة والهيمنة والسّيطرة في اللغة، وهي في الاصطلاح علّة لغويّة تعني بروز حكم لغويّ في أحد الاستعمالات بسبب الشيوع في الاستعمال، أو لهيمنة عنصر عليه في البنية أو التركيب لأسباب لغويّة، وقد فُسّرت بها استعمالات لغويّة في مستويات اللغة، وكشفَ البحث الفرق بين علة الغلبة وظاهرة التّغليب، وبيّن موقف العلماء منها، وأسلوبَهم في تسخيرها لتوجيه الاستعمالات اللغويّة، زيادة على إبراز مظاهر هذه العلّة، وأثرها في تحليل الاستعمالات اللغويّة في المستوى الصّوتيّ من خلال الإمالة والإعلال والإبدال، وبعض المسائل الفنولوجيّة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

المبحث الأول: مفهوم الغلَبَة وموقف العلماء منها

1. مفهوم الغلَبَة:

تتعدّد دلالة لفظة (غلبة) وتصريفاتها في معاجم اللغة، فجاء عن العرب: غَلَبه يَغْلِبُه غَلْبًا وغَلَبًا، وغَلَبةً ومَغْلَبًا ومَغْلَبةً؛ بمعنى قهره، كَمَا يُقال: غَلَبَ عَلَى فُلَانٍ الكَرَمُ، وتَغَلَّبَ عَلَى بَلَدِ كَذَا: اسْتَوْلَى عَلَيْهِ قَهْرًا(ابن منظور،1993). فالمعاني اللغويّة للغلبة تدور في مجال الهيمنة، والسيطرة، والكثرة والشيوع، فنقول هذا هو الغالب أي الشائع المسيطر، وهذه المعاني اللغويّة اكتسب منها مصطلح الغلَبَة دلالته ومفهومه الاصطلاحيّ في الاستعمالات اللغويّة. وجاء في لسن العرب أنّ معنى الشيوع: الانتشار وأنّ العرب قالوا: شاعَ بمعنى ظهَرَ وتفرّقَ واستطار، وَالْمَصْدَرُ شَيْع وشِياع وشَيَعان وشُيُوع وشَيْعُوعة ومَشِيع. وشاعَ الخبَرُ فِي النَّاسِ يَشِيعُ فَهُوَ شائِعٌ: انْتَشَرَ وافترَقَ وذاعَ وظهَر. وأَشاعَه هُوَ وأَشاعَ ذِكرَ الشيءِ: أَطارَه وأَظهره (ابن منظور،1993). وهذا المعنى اللغويّ يلتقي مع معنى الغلبة من حيث كونها شيوعًا في الاستعمال.

وعلى الرغم من اجتماع الغلَبَة والقهر في الدلالة اللغويّة في المعاجم، إلّا أنّ بعضهم يلمس بينهما فروقًا دقيقة، فالْفرق بَين الْقَهْر وَالغلَبَة أَنّ الغلَبَة تكون بِفضل الْقُدْرَة وبفضل الْعلم، وَلَا يكون الْقَهْر إِلَّا بِفضل الْقُدْرَة كما بيّن أبو هلال العسكري (العسكريّ، 1997).

ليس هناك معنى اصطلاحيّ مدون في المصادر اللغويّة لمصطلح الغلبة إلا ما يتعلّق بالتّغليب، وشتان ما بين التّغليب والغلبة، فالتّغليب ظاهرة لغويّة اجتماعيّة، والغلَبَة علّة لغويّة، فلم أقف على تعريف اصطلاحي في مصنفات القدامى والمحدثين للغلبة إلّا بشذرات نَزِرة، الذي نجده في كتب القدماء يتعلّق بالتّغليب فقط، أمّا الغالبة والغلَبَة فمصطلحان بلا حدٍّ في مصادر اللغة، الذي يطالعنا بتعريف بيّن للغلبة هو أبو البقاء الكفويّ، يقول: "الغلَبَة: هِيَ أَن يكون اللَّفْظ فِي أصل الْوَضع عَامًا فِي أَشْيَاء ثمَّ يصير بِكَثْرَة الِاسْتِعْمَال فِي أَحدهَا أشهر، بِحَيْثُ لَا يحْتَاج ذَلِك الشَّيْء الى قرينَة بِخِلَاف سَائِر مَا كَانَ وَاقعًا عَلَيْهِ، اسْمًا كَانَ كَابْن عَبَّاس، أَو صفة كالأسود للحية. قَالَ الشَّيْخ سعد الدّين(التفتازاني) معنى الغلَبَة أَن يكون للاسم عُمُوم فَيعرض لَهُ بِحَسب الِاسْتِعْمَال خُصُوص مَا إِلَى حد التّشخص فَيصير علمًا اتِّفَاقًا"(الكفوي، 1998).

إنّ هذا الذي ذكره الكفويّ هو في باب العَلَم بالغلَبَة أو ما سميّ بالصفات الغالبة، "فالغلَبَة بِالنّظرِ إِلَى نفس الْوَضع دون الِاسْتِعْمَال أَلا ترى أَن لَفْظَة (الله) من الْأَسْمَاء الْغَالِبَة مَعَ أَنّه لَا يجوز اسْتِعْمَاله فِي غَيره تَعَالَى، وَالغلَبَة فِي الْأَسْمَاء كالبيت على الْكَعْبَة، وَفِي الصِّفَات كالرحمن غير مُضَاف، وَفِي الْمعَانِي كالخوض على الشُّرُوع فِي الْبَاطِل خَاصَّة"(الكفوي، 1998).

والغلَبَة بهذا المفهوم نوعان:الغلَبَة التحقيقية: وهي أَن يسْتَعْمل اللَّفْظ أَولا فِي معنى ثمَّ ينْتَقل الى آخر نحو: الصّعِق. وَالغلَبَة التقديرية: وتعني أَن لَا يسْتَعْمل اللَّفْظ من ابْتِدَاء وَضعه فِي غير ذَلِك الْمَعْنى، لَكِن مُقْتَضى الْقيَاس الِاسْتِعْمَال كالدُّبران والعُيوق (بحاجة إلى مزيد بيان). وقيل الغلَبَة التقديرية: أَن لَا يكون للاسم إِلَّا فَرد وَاحِد فِي الْخَارج، لَكِن يفْرض لَهُ أَفْرَاد فِي الذِّهْن، فَلَا يسْتَعْمل ذَلِك الِاسْم إِلَّا فِي الْفَرد الْخَارِجِي بالغلَبَة كلفظة (الله) و(الرَّحْمَن). وَالغلَبَة التّحقيقية: أَن يكون للاسم أَفْرَاد فِي الْخَارج لَكِن يسْتَعْمل ذَلِك الِاسْم فِي فَرد مِنْهَا بالغلَبَة كالنّجم للثُّريا، وَالصَّلَاة للدُّعَاء(الكفوي، 1998).

إنّ ما ذكره الكفويّ تفصيل لمُجمل في نظر العلماء إلى تقسيم الأعلام، فالأعلام نوعان:" إمّا قصدي وهو ما كان بالوضع شخصيًا كان أو جنسيًّا، أو اتفاقيّ وهو الذي يصير علمًا لا بوضع واضع معيّن، بل إنّما يصير علمًا لأجل الغلَبَة وكثرة استعماله في فرد من أفراد جنسه، بحيث لا يذهب الوهم عند إطلاقه إلى غيره ممّا يتناوله اللفظ".(التهانويّ، 1996).

تكاد المصادر المختصة بالمصطلحات النّحوية والصّرفيّة تقتصر على تعريف الغلَبَة في باب العلم بالغلَبَة، ومنه ما ذكره اللبدي من أنّ الغلَبَة تعني الكثرة، والعلم بالغلَبَة أي بغلبة استعمال الاسم علَمًا، وهذا يعني كثرة استعماله علَمًا أكثر ممّا يدلّ عليه، أو ممّا يمكن أن يشترك معه في الدلالة، مثل: الكتاب لكتاب سيبويه، والمدينة لمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم. (اللبدي، 1985).

إنّ المفهوم الاصطلاحي للغلبة يتجاوز دائرة العَلَم بالغلَبَة إلى ظواهر لغويّة كثيرة، فالغلَبَة علّة لغويّة تعني بروز حكم لغويّ في أحد الاستعمالات بسبب الشيوع في الاستعمال، أو لهيمنة عنصر عليه في البنية أو التركيب لأسباب لغويّة، وقد فُسّرت بها استعمالات لغويّة في مستويات اللغة الصّوتيّة والصّرفيّة والنحويّة، نحو تعليل الإمالة في كلمات تخلو من الكسرة أو الياء، فذوات الواو، أمالوا ألفَها لغَلَبَةِ الياء على هذه اللام الواويّة. قال الفارسيّ : "مَعْدِيٌ ومَسْنِيّة وعِصِيٌّ، ممّا يدل على غَلَبَة الياء التي هي لام، لأنّ (مَعْدِي) مأخوذ من العَدْوِ، ومَسْنِيُّها، من يَسْنُوها المطرُ فحكمها مَعْدُوٌّ، ومَسْنُوَّةٌ، إلا أنهّما جاءا ياءين، لغلبة الياء على الواو، والعِصِيّ أيضًا كان حكمه عِصِوٌّ، لأنّ اللام واوٌ، إلا أنّ الأسماء الثلاثية التي لاماتها واوٌ إذا جمعت على (فُعُول) قلبت اللام فيها ياء" (الفارسيّ،1990).

ويؤكد أبو علي هذه الغلَبَة ويصرّ عليها في التّعليل في قوله: "إلا أنّه مُطّردًا كان أو غير مطَّرد، فهو ممّا يدلّ على غلبة الياء على هذه الواو التي هي لام، وممّا يدلّ على غلبتها عليها، أنّها إذا جاوزت ثلاثة أحرف لم تكن إلا ياءً، وقد تكون ياءً وهو ثلاثة، نحو: عُدِيّ، فهذا وغيره يدلّ على غلبة الياء على هذه الواو"(الفارسيّ، 1990).

كانت الغلَبَة علّة لتفسير أوجه من الشّذوذ أو الخروج على القياس، فجمع القلّة يطّرد في (فَعْل) اسمًا، صحيح العين وليست فاؤه واوًا، كوقت ووعْد. وليس مضعفًا كعمّ وجدّ، سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أم بالواو، نحو: كَلْب، وظبيّ، وجَرو، بخلاف نحو: ضَخْم؛ فإنّه صفة، وإنّما قالوا: أعْبُد وهو صفة، على خلاف الأصل لغلبة الاسميّة عليه (النجار، 2001).

إنّ الغلَبَة في النصوص السابقة لها دلالتان: غلبة صوت على آخر لقوته في البنية، أي غلبة لغويّة قياسيّة وتعني السيطرة والهيمنة لصوت وتأثيره في آخر، وغلَبَة استعمال لقوة الشيوع وكثرة الاستعمال، أي غلبة استعمالية، وثمّة غلبة عدديّة نابعة من ثنائيّة القلّة والكثرة، ففي النّسَب إِلَى الثلاثي إِن كَانَ الِاسْم ثلاثيًا مكسور الْأَوْسَط أبدلت من كَسرته فَتْحة للتخلّص من توالي الكسرتين والياءين، تَقول فِي الْإِضَافَة إِلَى النِمر: نَمَرِيّ، فَإِن تجَاوز الِاسْم ثَلَاثَة أحرف لم تغيّر كَسرته، تَقول فِي الْإِضَافَة إِلَى تَغلِب: تَغْلِبِي، وَإِلَى الْمغرب مَغرِبِي، هَذَا هُوَ الْقيَاس، وَذَلِكَ أَنّ الكسرة سقط حكمهَا لغَلَبَة كَثْرَة الْحُرُوف لَهَا (ابن جنّي، 2007). أي لم تقلب الكسرة إلى فتحة لوجود الكسر والياء وغلبتهما في اللفظ، وحصول الثّقل بكثرة الحروف.

وتتّصل الغلَبَة الاستعمالية بقضية الأصل والفرع، أي الأصل الاستعماليّ، ففي باب الممنوع من الصرف قد يصرف اللفظ المؤنّث الذي تتوافر فيه شروط المنع من الصرف على عدّ غلبة أصله مذكرًا، "فلَو سُمّي مُذَكّر بمؤنث مُجَرّد من التَّاء مُنع من الصرف بِشَرْطَيْنِ: أَحدهمَا زِيَادَته على ثَلَاثَة لفظًا

كزينب وعناق اسْم رجل، أَو تَقْديرا كجَيَل مخفف جَيأل، والشَّرْط الثَّانِي أَن لَا يسْبقهُ تذكير انفرد بِهِ كدلال ووصال اسْمِي رجل، فَإِنَّهُ كثرت التَّسْمِيَة بهما فِي النِّسَاء، وهما فِي الأَصْل مصدران مذكّران، أَو غلب فِيهِ كذراع؛ فَإِنَّهُ فِي الأَصْل مؤنث ثمَّ غلب اسْتِعْمَاله قبل العلمية فِي الْمُذكر، كَقَوْلِهِم: هَذَا ثوب ذِرَاع أَي قصير؛ فَصَارَ لغَلَبَة الِاسْتِعْمَال كالمذكّر الأَصْل، فَإِذا سُمّي بِهِ رجل صُرِف لغَلَبَة تذكيره قبل العلمية" (السيوطيّ، 1997).

إنّ الذي نخلص إليه أنّ الغلَبَة علّة لغويّة فسّر بها العلماء استعمالات لغويّة جاء بعضها على خلاف القياس، أي أنّها مظهر من التأويل والتوجيه للاستعمالات بما يسوّغ وجودها على ما آلت إليه في صورتها الاستعماليّة، وضابط الغلَبَة هو السيطرة ككثرة الشّيوع والاستعمال، أو للغلبة المستندة إلى القوّة والهيمنة لعنصر لغويّ وتفضي إلى السيطرة على البنيّة الصّرفيّة أو التّركيبيّة، ويمكن تقسيم هذه الغلَبَة في نوعين:

-غلبة قياسيّة، تستند إلى ضوابط لغويّة، مثل غلبة الياء على الواو، على النّحو الذي ذكره سيبويه في تعليل غلبة الياء على الواو إذا جاءت الواو في كلمة متحركة والياء قبلها ساكنة، أو جاءت الواو ساكنة والياء بعدها متحركة؛ لأنّ الياء والواو تدانت مخارجها لكثرة الاستعمال، فالواو لا حاجز بينها وبين الياء، فكان العمل من وجهٍ واحد ورفع اللسان من موضع واحد، أخفّ عليهم. وكانت الياء هي الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنّها أخف عليهم، لشبهها بالألف(سيبويه،1988).

-غلبة استعمالية، تستند إلى درجة الشيوع والكثرة في الاستعمال علماء العربيّة، مثل العلم الغالب، واستعمال الغلَبَة وسيلة لمعرفة صحة البدليّة فإذا كان هناك كلمة لها استعمالان بحرفين مختلفين، ودلالتها واحدة في الحالين، فعلامة صحة البدليّة الرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل لزومًا، أو غلبة، فمثال الرجوع لزومًا: جدث وجدف، ومثال الرجوع غلبة: وحد وأحد، وأفلت وأفلط، فالهمزة بدل من الواو، والطاء بدل من التاء، فإنّ الغالب في الاستعمال أفلت بالتاء ووحد بالواو. (ناظر الجيش، 2008).

ومن خلال ما سبق يمكن أن نجمل الفروق بين الغلبة والتّغليب بما يلي:

1. الغلبة مصدر للفعل غلَب، والتّغليب مصدر للفعل غلّب بتضعيف العين وهو يدل على التكرار.
2. التّغليب ظاهرة لغويّة اجتماعيّة ولها أبعاد دلالية، والغلبة علّة لغويّة صرفة.
3. الغلبة تكون بغلبة عنصر لغوي لآخر لقوته وسيطرته أو لشيوعه في الاستعمال، أمّا التّغليب فيكون من تغليب المستعمِل لعنصر على آخر استعمالًا مثل تغليب العاقل على غير العاقل، والمذكّر على المؤنّث. والأب على الأم.
4. التّغليب يعني أن يُعطى أحد المصطلحين أو المتشاكلين حكم الآخر ويرجح في الاستعمال، وهو نوع من التوسّع في اللغة، ويدخل قسم منه في باب المجاز والبلاغة، بخلاف الغلبة التي تقوم على غلبة عنصر لعنصر آخر في سياق لغويّ لمسوغات تتعلق بالقوة والشيوع.
5. التّغليب يكون ترجيحًا بين استعمالين بينهم علاقة وترابط لمسوغات دلالية لغويّة أو بلاغيّة أو اجتماعيّة، أمّا الغلّبة فتعني هيمنة عنصر على آخر لمسوغ لغويّ.

2. **موقف العلماء من التّعليل بالغلَبَة:**

تفاوتت استعمالات العلماء للتعليل بالغلَبَة في الدرس النحويّ من حيث الشيوع، ففي كتاب سيبويه استعمالات بيّنة لهذا المصطلح، فقد استعمل سيبويه مصطلح (غلبة) و(يغلب)، و(غالبًا)، و(الغالب) في خمسة وعشرين موضعًا من كتابه، وليس كما ذهب أحد العلماء من أنّه استعمله مرة واحدة، وأنّ استعماله له كان بمعنى التّغليب (وحيد الدين، 2013)، فإلى جانب العلم بالغلَبَة أو التعريف بالغلَبَة استعمل سيبويه هذه العلّة في باب الإمالة لغلبة الياء على الواو في الألفاظ التي حصل فيها إمالة وليست من ذوات الياء، واستعمله في تعليل الترخيم في باب النداء، ونداء ما فيه (ال)، وحذف همزة ابن أو إثباتها، واستعمله في باب غلبة المذكّر على المؤنّث.

واستعمل سيبويه هذه العلّة في باب ما تقلب الواو فيه ياءً في باب الإعلال، إذا كانت الواو متحركة والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة، "وذلك لأنّ الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما وممرهما على ألسنتهم، فلمّا كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها، كان العمل من وجهٍ واحد ورفع اللسان من موضع واحد، أخف عليهم. وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنّها أخفّ عليهم، لشبهها بالألف، وذلك قولك في فيعلٍ: سيدٌ وصيبٌ، وإنّما أصلهما سيودٌ وصيوبٌ"(سيبويه، 1988).

واستعمل الفراء(ت:207هـ) هذه العلّة في باب الإدغام في باب (يدّخر ويدّكر ومدّكر) وهو ما يدرس في اللسانيات المعاصرة تحت باب المماثلة، "فإنّهم وجدوا التاء إذا سكنت واستقبلتها ذال دخلت التاء في الذال فصارت ذالًا، فكرهوا أن تصير التاء ذالا فلا يعرف الافتعال من ذلك، فنظروا إلى حرف يكون عدلًا بينهما في المقاربة، فجعلوه مكان التاء ومكان الذال، وأمّا الذين غلبوا الذال فأمضوا القياس، ولم يلتفتوا إلى أنّه حرف واحد، فأدغموا تاء الافتعال عند الذال والتاء والطاء".(الفراء، 1955). وهذه الغلبة هي ما يدور في باب قوة الأصوات وضعفها وتفاعل الأصوات في التركيب وتأثرها ببعضها، وما يتبع ذلك من تبدلات صوتيّة، وتلك مسألة وجدت نصيبًا من دراستها تحت باب الغلبة في كتاب وحيد الدين طاهر(مكونات النظرية اللغويّة بين النظرية والتطبيق).

وإذا ما انتقلنا إلى المبرّد (ت:285هـ) وجدناه يستعمل هذا العلّة في مواضع محدودة جدًا لا تتجاوز عدد أصابع اليد في(المقتضب)، منها في باب

الصفات الغالبة في باب المنع من الصرف، وفي تفسير بعض أبنية التصغير، وبرزت هذه العلّة عنده في باب الصفات الغالبة في كتابه الكامل في اللغة والأدب في مواضع محدودة أيضًا تتّصل بالمنع من الصرف والصيغ المعدولة ممّا جاء على بناء(فَعالِ)(المبرّد، 1997).

وفي مطلع القرن الرابع الهجري نجد هذا الاستعمال يتكرر عند أبي بكر بن السراج(ت:316هـ) عنده في عشرة مواضع في كتابه(الأصول في النّحو) منها ما يتعلّق بتعليل إثبات همزة ابن أو حذفها، وفي تعليل الرفع مع تقدير المحذوف في قولهم: "قال الرجلُ: رأيتُ زيدًا، قال: مَنْ زيدًا، يحكون النصب أو الرفع أو الجر، وأمّا بنو تميم فيرفعون على كلّ حال، وإنّما يكون هذا في الاسم الغالب"(ابن السراج، 1996). وزيادة على ذلك يوجد مواضع أخرى علل بها ابن السراج الاستعمالات اللغويّة بالغلبة في باب الصفة الغالبة، وفي الإمالة.

إنّ هذا التّعليل الذي يرتقي إلى مستوى العلل الأخرى في توافره في المصنفات النّحويّة واللغويّة نجد له دليلًا عند أبي علي الفارسي الذي استعمل هذا التّعبير ما يزيد على عشرين موضعًا في كتابه (التعليقة على كتاب سيبويه)، وتصل إلى خمسين موضعًا في مصنفاته الأخرى، منها مسائل في غلبة الواو على الياء، وغلبة المذكر على المؤنّث، والعلَم الغالب، والصفات الغالبة، والممنوع من الصرف لغلبة وزن الفعل عليه، وفي تعليل بناء المنادى، كما في تعليله: "فهذان الضربان بُنيا على الضمّ لوقوعهما موقع أسماء الخطاب. وأسماء الخطاب يغلب عليها معاني الحروف بدلالة أنّ كلّ موضع تقع فيه أسماء يكون فيها دلالات على الخطاب. وقد تكون للخطاب مجرّدة من معاني الأسماء، وذلك مثل الكاف في ذلك، وأولئك وهنالك والنّجاك، والتاء في أنت. فلمّا وقعت هذه الأسماء في النداء مواقع الحروف، وما يغلب عليه شبه الحروف بنيت"(الفارسي، 1996). أي أنّ المنادى العلم يشبه حروف الخطاب التي يغلب عليها البناء، فبُني لشبهه بها، والحروف الدالة على الخطاب ضربان: يكونان اسمين، ويكونان حرفين. فمن ذلك الكافُ، فإنّها تكون اسمًا لخطاب المذكّر والمؤنّث، فالكافُ اسمُ وإن أفادت الخطابَ. يدلّ على ذلك دخولُ حرف الجرّ عليها من نحوِ: بِكَ وبِكِ. وأمّا الحرف المجرّد من معنى الاسميّة، فمنه أسماءُ الإشارة، نحوُ: ذلك، وذاك، وتلك، وأُولئك، فالكاف معها حرفُ. فبسبب غلبة الحرفية عليها حصل لها البناء. (شرح المفصل، 2001).

وظهرت هذه العلّة في توجيه المسائل اللغويّة عند السّيرافي(ت:368هـ)، فقد استعمل هذه العلّة في حدود (20) موضعًا، في شرحه لكتاب سيبويه إذ علّل بالغلَبَة مسائل في باب الأعلام الغالبة، وفي التّذكير والتّأنيث، وفي الإمالة، وفي الصّفات الغالبة، وغير ذلك، وهذه الكثرة في استعمال علّة الغلَبَة عند السيرافي هي امتداد لشيوع المسألة عند سيبويه.

إنّ استقرار هذا التّعبير في النّظريّة النحويّة ورسوخه في الفكر النّحويّ في القرن الرابع الهجري يؤيّده استعمال ابن الوراق(ت: 381هـ) له في التّعليل النّحويّ، واتّكأ عليه في تعليل التّذكير والتّأنيث، ومنه قوله: "اعْلَم أَنّ الأَصْل فِي أَسمَاء الْبلدَانِ التَّأْنِيث، لغلبته عَلَيْهَا فِي كَلَامهم، وَإِنَّمَا يذكر بَعْضهَا، وَقد ذكرنَا مَا يذكر مِنْهَا، وَإِنَّمَا سَاغَ فِيهَا هَذَا، لِأَنّ تأنيثها لَيْسَ بحقيقي، وَإِنَّمَا تؤنّث إِذا ذهب بهَا مَذْهَب الْبقْعَة والبلدة، فَلَمَّا كَانَت الْبلدَانِ كلهَا يسوغ فِيهَا هَذَانِ التقديران، جَازَ أَن يذكر وَيُؤَنث، وَاعْلَم أَنّ مَا غلب فِي كَلَامهم تذكيره يجوز تأنيثه، على مَا ذكرنَا، إِذا قدر مؤنّثًا لم ينْصَرف، وَكَذَلِكَ مَا غلب عَلَيْهِ فِي كَلَامهم التَّأْنِيث جَازَ أَن يذكر، على أَن يُرَاد بذلك الِاسْم الْمَكَان والبلد فَيُصْرف"(ابن الورّاق، 1999).

وفي القرن الرابع الهجري نجد هذا المصطلح أصبح راسخًا تمامًا في الفكر النّحويّ عند ابن جنّي(ت:392هـ)، وأصبح أداة فاعلّة في توجيه الاستعمالات اللغويّة، وقد بدا هذا الأمر جليًا عنده في تعليل بناء الضمائر لغلبة شبه الحرفية عليها، وكذلك تعليل تعدية (فَعَل) ولزوم (أفعلَ)، في قوله: "وعلّة ذلك -عندي- أنّه جعل تعدي (فَعَلت)، وجمود (أفعلت)، كالعوض لفعلت من غلبة أفعلت لها على التعديّ، نحو: جلس وأجلسته، ونهض وأنهضته، كما جعل قلب الياء واوًا في التقوى والرعوى والثنوى والفتوى عوضًا للواو من كثرة دخول الياء عليها"(ابن جنّي، 1986). كما برز في تعليل النّسب في الزائد على ثلاثة أحرف فَإِذا تجاوز الاسم ثَلَاثَة أحرف لا تغيّر كَسرته في النّسب إليه، تَقول فِي النّسب إِلَى تَغْلب: تَغلبِي، وَإِلَى الْمغرب: مَغرِبِيّ، على الْقيَاس، لأَنّ الكسرة سقط حكمهَا لغَلَبَة كَثْرَة الْحُرُوف لَهَا (ابن جنّي،1988).

ابتعد ابن جنّي عن مفهوم الغلَبَة بالمعنى الذي ندرسه في الباب الذي أفرده لغلبة الأصول على الفروع، وغلبة الفروع على الأصول، في كتابه الخصائص؛ فقد درس فيه مسائل من المعاني والاستعمالات التي تتعلّق بالأصل والفرع في الاستعمال، غير أنّ هذا لا ينفي أنّ ابن جنّي نوّع في توظيف هذه العلّة في مسائل لا نجدها عند غيره، وهي مسألة سنأتي عليها في المباحث الصرفية والنحويّة في بحث لاحقٍ.

وفي القرن الخامس نرى أنّ الغلَبَة كانت حجّة من الحجج التي استند إليها النحاة في مسائل متعدّدة، ونضرب مثالًا واحدًا على ذلك رغبة في الاختصار، يقول الأنباري في رد البصريين على الكوفيين: "وأمّا قولهم الدليل على أنّه اسم تصحيح عينِهِ في(ما أقوَمَهُ، وما أَبْيَعَهُ) قلنا: التّصحيح حصل له من حيث حصل له التّصغير، وذلك بحمله على باب أفعل الذي للمفاضلة، فصُحّح كما صُحّح من حيث إنّه غلب عليه شبَهُ الأسماء بأن أُلزم طريقة واحدة، والشّبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله، ألا ترى أنّ الأسماء التي لا تنصرف لمّا غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين، كما منعهما الفعل". (الأنباريّ، 2003).

إنّ استقرار هذا التعبير في النّظريّة النحويّة ورسوخه في توجيه المسائل النحويّة، واتّساع دائرته في المصادر النحويّة مسألة يُثبتها تضخّم استعماله في المصادر اللاحقة، ففي كتاب (شرح المفصل) لابن يعيش(ت: 643هـ) تجاوز تكرار هذا التّعليل خمسين موضعًا، منها ما يتعلّق في باب الأعلام بالغلَبَة،

والمنع من الصرف، وتعليل زيادة الهمزة أولًا، وتعليل الإمالة أو منعها، وتعليل التّكسير في الصفات على خلاف الشائع، كما في قوله: "وقد تُكسَّر الصفة على ضُعْفٍ لغَلَبَة الاسميّة، وإذا كثُر استعمالُ الصفة مع الموصوف، قَوِيَت الوصفيّةُ، وقلّ دخولُ التكسير فيها، وإذا قلّ استعمالُ الصفة مع الموصوف، وكثر إقامتُها مُقامه، غلبت الاسميّةُ عليها، وقوي التكسير فيها"(شرح المفصل، 2001). إنّ الملمح الذي نجده في تعليل ابن يعيش بالغلَبَة أنّه اتّسع في توظيف هذه العلّة في توجيه الاستعمالات اللغويّة في مسائل لا نجدها عند سابقيه من النحاة، وهذا ملمح تطوريّ في اتساع دائرة التّعليل بالغلَبَة.

ونجد هذه العلّة فيما يزيد على مائة موضع في مصنفات ابن مالك (ت: 672ه)، ومنها ما ورد في كتاب شرح التسهيل في تعليل النصب بـ(إذن) فهي لا تختصّ بالأفعال، فحقّها ألّا تعمل حسب نظرية الحرف المختصّ، ولكنّهم نصبوا بها؛ لأنّهم شبهوها بأنْ لغلبة استقبال الفعل بعدها"(شرح التسهيل، 2001). وبهذه الغلَبَة علّل ابن مالك الجزم بـ(إنْ)، وبعدمها علّل عدم الجزم في (لو ولولا)، وهذه علّة قلّما نجدها عند السابقين له من العلماء.

ويتجاوز هذا الاستعمال عند أبي حيان الأندلسي(ت:745ه) مائتي موضع في مصنفاته المختلفة، وقريب من هذا العدد من الاستعمالات لعلة الغلبة وجدناه عند ناظر الجيش (ت:778ه) وهذا الاستعمال أظهر دليل على تقدّم شيوع هذه العلّة مع تقدّم المصنفات النحويّة واتّساع مباحثها، ويكشف أثر هذه العلّة الذي يرتقي إلى درجة الظاهرة في التفكير النّحويّ عند العرب، ناهيك عن استعماله في تعليل مسائل لغويّة جديدة لا نجدها عن النحاة في القرون الأولى من نشأة الدرس النحويّ، وهذا يعني أنّه مع اتساع استعمال هذه العلّة نجد اتّساعًا آخر في المسائل التي تخضع لها وتُحمل عليها وتعلّل بها.

المبحث الثاني: مظاهر التّعليل بالغلَبَة في المسائل الصّوتيّة:

أشرنا سابقًا إلى أنّ التّعليل بالغلبة مسألة تمتدّ إلى مستويات اللغة الصّوتيّة والصرفيّة والنّحويّة، ونظرًا إلى سعة هذه العلّة في المسائل اللغويّة رأينا أن يكون هذا البحث للجانب الصّوتيّ ليكون مدخلًا إلى المستويات الأخرى لاحقًا، وقد برزت مسائل التّعليل بالغلبة صوتيًا في باب الإمالة، وفي الإعلال والإبدال في الصوائت والصوامت، ونظرًا إلى أنّ وحيد الدين طاهر تناول جانبًا منها في الإبدال والإعلال في كتابه(مكونات النظرية اللغويّة بين الدراسة والتطبيق، 2013) فقد تجنبنا تكرار المسائل التي ذكرها هو، أمّا تفصيل مسائل التّعليل بالغلبة في الأصوات فهي على النحو الآتي:

1. التّعليل بالغلَبَة في باب الإمالة:

برز التّعليل بالغلَبَة في المسائل الصّوتيّة في مرحلة مبكرة من التأليف النّحويّ، ففي باب إمالة الألف في بعض السياقات اللغويّة، كانت تمال الألف لأنّها منقلبة عن ياء أو للمح الأصل فيها أو لعدّ الياء والكسرة، فالياء والكسر هما سبب الإمالة في الأصل، فممّا يميلون ألفه كلّ لفظ لامه الياء والواو، كانت عينه مفتوحة، أمّا ما كان من ذوي الياء فتمال ألفه؛ لأنّها في موضع ياء وبدلٌ منها، وهذا ما ذكره سيبويه في باب الإمالة (سيبويه، 1988)، أمّا إمالة ذوات الواو فلا بدّ لها من علّة تسوّغ الإمالة، فكانت علّة غلبة الياء على الواو في الاستعمال هي ما استند إليه العلماء في تفسير الإمالة، "وأما بنات الواو فأمالوا ألفها لغلبة الياء على هذه اللام؛ لأنّ هذه اللام التي هي واوٌ إذا جاوزت ثلاثة أحرف قلبت ياءً، والياء لا تُقلب على هذه الصفة واوًا، فأُميلت لتمكّن الياء في بنات الواو"(سيبويه، 1988).

وقد برزت هذه العلّة في الإمالة في باب الأفعال، وهي فيها أظهر من الأسماء، والفعل الواوي اللام لا علّة فيه للإمالة سوى غلبة الياء على الواو في الاستعمالات، "والإمالة في الفعل لا تنكسر إذا قلت: غزا وصفا ودعا، وإنّما كان في الفعل مُتلئبًا(أي راسخًا)؛ لأنّ الفعل لا يثبت على هذه الحال للمعنى. ألا ترى أنّك تقول: غزا، ثم تقول: غزي، فتدخله الياء وتغلب عليه، وعدة الحروف على حالها. وتقول أغزوا، فإذا قلت: أفعلُ قلت: أغزي، قلبتَ، وعدة الحروف على حالها. فآخر الحروف أضعف لتغيّره، والعدّة على حالها وتخرج إلى الياء تقول: لأغزينّ، ولا يكون ذلك في الأسماء"(سيبويه، 1988).

فالغلَبَة الاستعمالية لهذه الأفعال بالياء، وهي في الأصل واويّة اللام دعاهم إلى معاملتها في الإمالة معاملة اليائي، فالاعتبار كان للاستعمال الغالب لا للأصل المفترض، ففي العربيّة جنوح إلى الياء في هذه الاستعمالات، نحو قولنا: دعيت، وعزيت، وعديت عليه، وسميت عن الأمر، ونقول: أسميته، ويطّرد قلب الواو ياء في المزيد؛ لأنّ الواو التي هي اللام لمّا وقعت رابعة قلبت ياء، كما قالوا: أَعْلَيْتُ، وأدعيت، والأصل: أعلوت، وأدعوت، وقد علّل العلماء هذا القلب بعلل لغويّة (الأنباريّ، 2003).

إنّ علّة الغلَبَة التي أشار إليها العلماء في هذه المسألة هي غلبة استعماليّة تطغى فيها الياء على بنات الواو في اللسان، فيطبّق المتكلّم عليها الإمالة، وليس في ذهنه أصل هذه الألف أو عدّها الواوي الافتراضيّ، فالمتكلّم ليس خبيرًا لغويًا يراعي قياسًا أو يدرك أصلًا افتراضيًا، بل يؤدي اللغة على فطرته ووفق استعمالاته، فتغلب الياء على استعماله، وهو ما عبّر عنه سيبويه بقوله: فأُميلت لتمكّن الياء في بنات الواو. فتخضع اللفظة للإمالة في الأداء دون وعيّ مقصود من المتكلّم.

ولا نستبعد أن يكون لقانون القياس الخاطئ أثر في تفسير هذه الغلَبَة، وهو قياسهم الواو على الياء لاعتقادهم أنّها يائيّة الأصل، الذي يحملنا على هذا القول ما أشار إليه ابن السراج في قوله:" وأمّا بناتُ الواوِ فشبهوها بالياءِ لغلبةِ الياءِ علَى هذه اللامِ إذا جاوزت ثلاثةَ أحرفٍ، وقد يتركونَ الإمالة فيما كانَ على ثلاثةِ أحرف من بنَاتِ الواوِ نحو: قَفَا وعَصَا والقَنَا والقَطَا، والإمالةُ في الفعل لا تنكسرُ نحو: غَزَا"(ابن السراج، 2003)، فبنات الواو أميلت

تشبيهًا لها بالياء، وهذه الياء غالبة فيما جاوز ثلاثة أحرف، فقاسوا عليها ما هو ثلاثي وحملوها على اليائي الأصل في الإمالة، الذي يؤكّد أنّ تشبيه الواوي باليائي في هذا الاستعمال هو من باب القياس الخاطئ أو من باب التشبيه، أنّ قسمًا من العرب لا يميلون بنات الواو في الثلاثي من الأسماء، ويتركونه على أصله، فلو كانت علّة الإمالة في هذه الألفاظ صوتيّة لغويّة لكانت مطّردة، ولكنّها علّة تغليب استعماليّة، فبعضهم يحملها على الياء غلبة وتشبيهًا، وبعضهم يتركها على أصلها.

إنّ التّعليل بالغلَبَة في هذه المسألة نجد دليلًا عليه فيما ذكره أبو علي الفارسي في تعليقه على قول سيبويه، فقد فسّر الفارسيّ قلب الواو ياء في (مَعْدِيٌ ومَسْنِيّة وعِصِيٌّ)، بغَلَبَة الياء التي هي لام الكلمة على الواو؛ لأنّ (مَعْدِيّ) مأخوذ من العَدْوِ، ومَسْنُوَّةٌ مأخوذة من يَسْنُوها المطرُ، إلا أنّهما جاءا ياءين، لغلبة الياء على الواو، والعِصِيّ أصله عِصِوٌّ؛ فالأسماء الثلاثية التي لاماتها واوٌ إذا جمعت على (فُعُول)، قلبت اللام فيها ياء، وأبدل إبدالًا مطّردًا. وقد شذّ عن ذلك قولهم: (لتنْظُرونَ في نُحُوٍّ كثيرة)، فتصحّ اللام منه، فأمّا معدِيّ ومَسْنِيّة، فليس مطّردًا في الاستعمال، إلا أنّه مُطّردًا كان أو غيرَ مطَّرد، فهو يدلّ على غلبة الياء على الواو، ودليل الغلبة، أنّها إذا جاوزت ثلاثة أحرف لم تكن إلا ياءً، وقد تكون ياءً وهو ثلاثة نحو: عُديّ، فهذا يدلّ على غلبة الياء على هذه الواو.(الفارسي، 1990).

إنّ هذه العلّة في تفسير إمالة ذوات الواو في الأسماء وفي الأفعال برزت بروزًا واضحًا عند السيرافي في تفصيله لقول سيبويه بغلبة الياء على الواو، فبعد أنّ علّل السيرافي الإمالة في ذوات الواو من الأسماء بغلبة الياء في بعض الأبنية، يؤكّد أنّ هذه الإمالة أكثر جلاء في الأفعال بسبب غلبة الياء أيضًا، "ألا ترى أنّك تقول: غزا، ثم تقول: غزي فتدخله الياء وتغلب عليه وعدة الحروف على حالها، وتقول: أغزوا، فإذا قلت: أفعل قلت: أغزي، قلبتَ وعدّة الحروف على حالها، فآخر الحروف أضعف لتغيّره، وتخرج إلى الياء تقول: لأغزينّ، ولا يكون ذلك في الأسماء"(السيرافيّ، 2008).

ونجد مظهرًا ثانيًا للغلبة في تعليل الإمالة في بعض الاستعمالات، وهذا المظهر يبرز في الألفاظ التي تكون الرَّاءُ المكسورة سببًا في الإمالة سواء كانت قبل الألف أم بعدها، وسواء كانت الراء متّصلة أو منفصلة عن الألف، فتَغْلِبُ الراء الْمَكْسُورَةُ الْمُسْتَعْلِيَةَ وَغَيْرَ الْمَكْسُورَةِ، فَيُمَالُ: طَارِدٌ وَغَارِمٌ وَمِنْ قَرَارِكَ، "فإِذَا تباعدت الراء فهي كالعدم في المنع وَالْغَلَب على المستعلي، فلا تغلب الراء المكسورة القاف في (بقادر) بل القاف تعمل عملها في منع كسرة الدال من اقتضاء الإمالة؛ وذلك لأنّ الراء المكسورة بَعُدَت عن الألف، بخلاف نحو (الغارب)، فإنّ الراء غلبت المستعلي لقربها من الألف، وبعضهم عكس ههنا أيضًا، وجعلها غالبة للمستعلي: أي مجوزة للإمالة، فيكون كأنّ بعد الألف ثلاث كسرات وقبلها مُستعلٍ واحد"(الرضي، 1975).

إنّ أثر الراء وكسرها واتصالها أو انفصالها عن الألف والفتحة مسألة فيها تفاصيل كثيرة واختلافات بيّنة بين النحاة في باب الإمالة، الذي يعنينا منّ هذا أن الغلَبَة كانت حاضرة في التّعليل، وأنّ ثمّة حضورًا لثنائية القرب والبعد في تسويغ علة الغلَبَة، فالراء المكسورة لها الغلَبَة على الأصوات المجاورة لها في باب الإمالة سواء كانت متصلة بالألف أم منفصلة عنها حاضرة قبلها أو بعدها، وسواء كانت حروف الاستعلاء التي تمنع الإمالة حاضرة أم غائبة، وهذه الغلَبَة التي فسّر بها العلماء الإمالة نابعة من قوة الكسرة بين الحركات، زيادة على الغلَبَة المكتسبة من صفة التكرير في الراء، وتزداد هذه الغلَبَة قوة بسبب الموقعيّة؛ فالراء المتّصلة أقوى من المنفصلة في التأثير فتكون غالبة في الإمالة، وهذه التفصيلات حظيت بحديثٍ موسّع من الرضي في كتابه (شرح الشافية).

2. التّعليل بالغلَبَة في الصّوائت:

برزت علة الغلبة في تفسير استعمالات لغويّة كانت الصوائت هي عماد التغيير فيها، ومن مظاهر التّعليل بالغلَبَة صوتيًا في هذا الباب ما فسّر به السهيلي قلب حركة الإعراب كسرةً في المضاف إلى ياء المتكلّم، نحو: هؤلاء قومِي، فالكسرة في الكلمة هي التي تظهر لمناسبة الياء وتتلاشى الفتحة والضمة، والكسرة حركة قوية غالبة، وعلّة ذلك غلبة الياء على الواو في بنية الكلمة، فإذا جاورت الواو الياءَ غلبتها الياء وقلبت الواو ياءً، والضمةُ واو قصيرةٌ، وهي بالقلب أولى لضعفها عن الواو، وإذا كانت الواو، وهي أقوى من الحركة، تنقلب ياءً في هذه الحالات، فما حال الحركة وهي أضعف منها؟ يقول السهيلي: "وأمّا الفتحة فقد غلب عليها صوت الياء، فاستوت مع الكسرة، وإذا كانت الواو من (خاف) يغلبون عليها صوت الكثرة في حال الإمالة، حتى يكون اللفظ بها كاللفظ ب(باع) إذا أميلت، فما ظنك بالفتحة التي هي حركة، والحركة أضعف من الحروف، ولا سيّما والفتحة أضعف الحركات؟"(السهيلي، 1992).

إنّ هذه الغلَبَة للياء وجلها الكسرة المناسبة لها في البنية، يمكن أن يفسّر بقانون المماثلة التي تعلّل كسر اللفظ لمناسبته ياء المتكلّم، فقوة الياء التي عبّر عنها العلماء بالغلَبَة هي علّة قلب الواو ياء عندما يتجاور الصوتان، وهذه الغلَبَة تمتدّ لتحقيق التماثل ما بين الضمة والفتحة في اللفظ المضاف إلى ياء المتكلّم فتنقلب الضمة أو الفتحة ياء بغلبة الياء عليها، وامتثالًا لقانون المماثلة الصّوتيّة، وتجنبًا للثقل الحاصل عند الانتقال من ضمّ إلى كسر، وهو ما عبّر عنه العلماء بحركة المناسبة في هذه البنية.

وثمّة مظهر صوتيّ في باب الإبدال يمتّ بصلة قوية إلى الغلَبَة في تفسير البنية الفنولوجية للفظ، فقد أقرّ العلماء غلبة الياء على الواو في باب الإبدال، أي أنّ الواو تقلب ياءً كثيرًا في الأبنية الصّرفيّة، بدليل قَلْبها عوضًا عنها في: طَوَيت طَيًّا، وفي باب: شَقِي، وباب: أَغْزَيْت، وأسميت، وفي قلبها ياء في الأفعال المعتلة اللام الزائدة على ثلاثة أحرف نحو: يقتدي، ويعتلي ويستعلي، وغيرها من ذوات الواو في الأصل، ولكنّ العرب ومن باب تحقيق التعادل النسبي أرادوا أن يعوّضوا الواو لغلبة الياء عليها، فعوَّضوها في باب تقوى وبقوى، والكُوسى، والضوقى، فإن كانت "فُعْلى" اسمًا تقلب الياء واوًا وجوبًا،

كطُوبى. وهذا الإبدال لتعويض الواو من قلبها ياء في أغلب التصريفات، وللعلماء أقوال في تفسير هذه الحالة وتوجيهها(المرادي، 2008).

إنّنا نجد نصوصًا صريحة عند العلماء لهذه الغلَبَة مع تعويض المغلوب بأحكام تعويضيّة، وهذه النصوص مشفوعة باستعمالات لغويّة تؤيد أحكامهم، ومن ذلك ما ذكره ابن منظور في هذا الباب من"أَنَّهم قَدْ قَلَبُوا لَامَ الفُعْلَى، إِذَا كَانَتِ اسْمًا وَكَانَتْ لَامُهَا وَاوًا، يَاءً طَلَبًا لِلْخِفَّةِ، وَذَلِكَ نَحْوَ الدُّنْيا والعُلْيا والقُصْيا، وَهِيَ مِنْ دَنَوْتُ وعَلَوْتُ وقَصَوْت، فَلَمَّا قَلَبُوا الْوَاوَ يَاءً فِي هَذَا وَفِي غَيْرِهِ مِمَّا يَطُولُ تَعْدَادُهُ عوَّضوا الْوَاوَ مِنْ غَلَبَةِ الْيَاءِ عَلَيْهَا فِي أَكثر الْمَوَاضِعِ بِأَن قَلَبُوهَا فِي نَحْوِ البَقْوَى والثَّنْوَى وَاوًا، لِيَكُونَ ذَلِكَ ضَرْبًا مِنَ التَّعْوِيضِ وَمِنَ التَّكَافُؤِ بَيْنَهُمَا"(ابن منظور، 1993).

وفي هذا السّياق نجد لابن جنّي نظرة لغويّة فيها بُعد اجتماعيّ في تفسير إبدال الياء واوًا يتّصل اتصالًا وثيقًا بالغلَبَة، وهو تفسير لا يبتعد عمّا ذكره العلماء من تحقيق التعادل والتكافؤ بين الواو والياء بسبب غلبة الياء، يقول: "ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عام الحال؟ ثم مع هذا فقد ملّوا ذلك إلى أن قلبوا الياء واوًا قلبًا ساذجًا أو كالساذج لا لشيء أكثر من الانتقال من حال إلى حال... وذلك الموضع الذي قلبت فيه الياء واوًا على ما ذكرنا لام فَعْلى إذا كانت اسمًا من نحو: الفتوى والرعوى والثنوى والبقوى والتقوى والشروى والعوى "لهذا النجم". (ابن جنّي، 1986).

وثمة قضية مهمة في تفسير هذا الإبدال الصّوتيّ يرتبط بقانون طرد الباب على وتيرة واحدة؛ فبسبب غلبة الاستعمال بالياء لما هو بالواو أصلًا تصبح الياء وكأنّها أصل يطرد استعماله، وهذه مسألة أدخلها ابن جنّي في غلبة الفروع على الأصول، فقد عدّ ذلك من التدريج في اللغة نحو قولهم: ديمة وديم؛ واستمر القلب في العين بسبب الكسرة قبلها، ولمّا كثر وشاع في الاستعمال أي غلب استعماله بالياء، تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا: ديمت السماء ودومت بالواو على القياس في الأصل، وأمّا ديمت فلاستمرار القلب في ديمة وديم أي بسبب الغلبة الاستعماليّة. وروي عن العرب أيضًا: (ديموا) بالياء، وقالوا: دامت السماء تديم؛ فأجري مجرى باع يبيع، وإن كان أصله من الواو. ويقدّم أبن جنّي نماذج من الاستعمالات اللغويّة التي غلبت عليها الياء ممّا هي من باب الواو في الأصل، ثمّ يعللّ ذلك بقوله: "وجماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لخفتها؛ فهم لا يزالون تسببًا إليها، ونجشًا عنها، واستثارة لها، وتقربًا ما استطاعوا منها"(ابن جني، 1986).

وقد ربط العلماء بين علة الغلبة ومسألة تحقيق أمن اللبس في هذه المسألة، زيادة على تحقيق التعادل بين الواوي واليائي، فإذا كان الاسم على وزن (فَعْلَى) يائي اللام، نحو: شَرْوَى وتَقْوَى وفَتْوَى. تُبدل العرب من الياء واوًا في الاسم، وتُتركُ الصفةُ على حالها نحو: خَزْيًا وصَدْيًا ورَيًّا؛ وذلك تفرقةً بين الاسم والصفة. "وقلبوا الياء واوًا في الاسم دون الصفة؛ لأنَّ الاسم أخفُّ من الصفة؛ لأنَّ الصفة تُشبه الفعل، والواو أثقل من الياء. فلمَّا عزموا على إبدال الياء واوًا جعلوا ذلك في الاسم لخِفَّته، فكان عندهم من أجل ذلك أَحمل للثقل، وكأنَّ العرب جَعلَت قلب الياء واوًا في هذا عِوضًا من غلبة الياء على الواو؛ ألا ترى أنَّ انقلاب الواو إلى الياء أكثر من انقلاب الياء إلى الواو؟"(ابن عصفور، 1996).

لقد كان للعلل الصّوتيّة حضور في تفسير هذه الغلبة تنبع من ثنائية القوة والضعف في الصفات، وثنائية القرب والبعد في المخرج، وهذا ما فُسّر به وجوب قلب الْوَاو إِلَى الْيَاء؛ لِأَنّ الْيَاء أقوى من الْوَاو، وَلِأَنَّ مخرجها من وسط اللِّسَان، وَمخرج الْوَاو من الشّفة، وَالْوسط أقوى من الطّرف، فَلَمَّا كَانَت الياء أقوى مِنْهَا وأخف، وَجب أَن تكون الْغَلَبَة للياء، فَلذَلِك وَجب أَن تَقول فِي تصغير عَجُوز: عُجيز، وهذه مسألة نصّ عليها ابن الوراق صراحة في علله (ابن الوراق، 1999).

ونجد علّة الغلَبَة في الصوائت حاضرة في تفسير إبدال الألف واوًا في باب النّسب، فما كَانَ آخِرُه ألفًا من الأسماء الثلاثية، يجب إبدال ألفه واوًا، في باب النّسب، سواء كانت الألف منقلبة من يَاء أَو من وَاو، نحو: قفا: قفويّ، ورحَى: رحويّ، وعلّل العلماء ذلك بأنّ الْألف تقرب من الْيَاء، والإمالة قد تدْخلهَا، فَتَصِير إِلَى الْيَاء، فلو أبقوا الألف على حالها بلا إبدال، لصار كاجتماع ثَلَاث ياءات، "وهم يَجدونَ مندوحة تَأْوِيلًا لخروجهم عَن هَذَا الثّقل، وَذَلِكَ أَن الْألف سَاكِنة، وَالْيَاء الأولى سَاكِنة، وَالْجمع بَين ساكنين فِي كَلَامهم غير مُسْتَعْمل، إِلَّا أَن يكون الأول حرف مد، وَالثَّانِي مشددًا، فَلَمَّا عوض بياء النِّسْبَة مَا ذكرنَا، أجروا الْألف مَعَ يَاء النِّسْبَة مجْرى ساكنين لَيْسَ أَحدهمَا حرف مد، فَوَجَبَ قلب الْألف إِلَى حرف يَتَحَرَّك فِيهِ، ليزول الْجمع بَين ساكنين، وَكَانَت الْوَاو غالبة على الْيَاء فِي هَذَا الْبَاب"(ابن الوراق، 1999).

إنّ هذه الغلبة لها ما يبررها صوتيًا في إبدال الألف واوًا؛ لأنّ الواو تمنع توالي الياءات مع الكسر في مثل هذه الألفاظ، نحو: قفويّ، وفتويّ، فالإبدال هنا فيه تخلّص من توالي الأمثال، زيادة على ما يمكن أن يحصل من تغيير في البنية لو قلبت الألف ياء؛ فتصبح: فتيّ، الأمر الذي يدعو إلى الحذف الذي قد يُفضي إلى اختلال البنية ودلالتها على معنى النّسب، ومن هنا برزت غلبة الواو في هذه التغييرات في بنية النّسب.

3. التّعليل بالغلَبَة في الصوامت:

كانت الغلَبَة علّة حاضرة في الإبدال الصرفيّ فقد جعل العلماء معرفة الإبدال وإدراك علامةُ البَدَلية بالرجوع إلى المبدل منه في بعض التصاريف لزومًا أو غلبةً، فمن النوع الأول: جَدَث، وجَدَف، وأجداث، ومن النوع الثاني: لِصٌ، ولِصْتٌ، وقالوا: لُصُوص، كثيرًا، و: لُصُوت، نادرًا(ابن هشام، 2019)، فيعرفون الأصل بغلبة استعمال على آخر، وقد تجّلت هذه العلّة في توجيه باب الإبدال في العربيّة عند علماء العربيّة، فقد اتّخذ العلماء الغلَبَة وسيلة لمعرفة علامة صحة البدليّة فإذا كان هناك كلمة يختلف بعض حروفها في الاستعمال، ولها استعمالان بحرفين مختلفين، ودلالتها واحدة في الحالين، قيل: "إنّ علامة صحة البدليّة الرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل لزومًا، أو غلبة، فمثال الرجوع لزومًا قولهم: جدث وجدف، الفاء بدل من الثاء؛

لأنّهم لمّا جمعوه قالوا: أجداث على جهة اللزوم، ومثال الرجوع غلبة: وحد وأحد، وأفلت وأفلط، فالهمزة بدل من الواو، والطاء بدل من التاء، فإنّ الغالب في الاستعمال أفلت بالتاء ووحد بالواو"(ناظر الجيش، 2008).

إنّ هذه الغلبة الاستعمالية هي ما استند إليه العلماء في تقرير الأصل في باب القلب المكانيّ، فأحد معايير معرفة الأصل في باب القلب المكاني هي غلبة الاستعمال، فالشائع في الاستعمال والتقليبات الصرفيّة دليل على أصالة اللفظ، وهذه مسألة فيها تفصيل من العلماء يغنينا عن التوسع هنا.(الحموز، 1986)، الذي يعنينا منها حضور علّة الغلبة في تفسير التطوّر اللغويّ الحاصل بالقلب المكانيّ ومعرفة الأصل.

ونجد مظاهر استعمالية لهذه الغلَبَة في تقرير الأصل في باب الإبدال أو في باب تعاقب الأصوات في بنية الكلمة، فقد ذهب بعض العلماء إلى أنّ أَلف (البانِ) من قولهم: غصن بانٍ، منقلبة عن الْيَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ عَيْنًا لغلبةِ (ب ي ن) عَلَى (ب ون) (ابن منظور، 1993)، وقد وضع ناظر الجيش استثناء لهذا المعيار في معرفة أصالة الحرف المُبدل، فإن لم يُثبت الرجوع إلى المُبدل في بعض التصاريف الأصالة لزومًا أو غلبة في لفظ ذي استعمالين بدلالة واحدة، فهذا يعني أنّه من أصلين، "أي: يُحكم بأنّ ذلك اللفظ من أصلين، ومثال ذلك: وكّد، وأكّد، وورّخ، وأرّخ؛ لأنّهم قالوا: أكّد ووكّد ويؤكّد وتؤكّد وأكّد ووكّد، وأرّخ وورّخ ويؤرّخ ويورّخ وورّخ وأرّخ. فلم يغلب أحد الاستعمالين الآخر؛ فحكم بأنّ الواو أصل، والهمزة أصل"(ناظر الجيش، 2008).

ومن مظاهر التّعليل بالغلبة في الصوامت ما نجده في توجيه بعض القراءات القرآنية صوتيًّا، ومن ذلك قراءة قوله جلَّ وعزَّ: ﴿كَلاَّ بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ (المطّففين:14). فقد "قرأ ابن كثيرٍ ونافع وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب (كَلاَّ بَلْ رَانَ) مُدغمًا مُفخّمًا. وقرأ حمزة والكسائي (كَلاَّ بَلْ رِانَ) بكسر الراء، وكذلك روى الأصمعي عن أبي عمرو. واختلفَ عن عاصم فروى حفص عنه(بَلْ) وقف على اللام، ثم يبتدئ(رَانَ) بفتح الراء، وروى الأعشى عن أبي بكر (بَل رِّانَ) مدغمًا بكسر الراء، مثل أبي عمرو، وروى يحيي عن أبي بكر عن عاصم (بَل رِّانَ) بكسر الراء مثل حمزة. قال أبو منصور: من قرأ بإظهار اللام فلأن اللام من كلمة والراء من أخرى. ومن قرأ بالإدغام فلقرب مخرج اللام من مخرج الراء، مع غَلَبة الراء على اللام"(الأزهري، 1991). إنّ هذه الغلبة لها منطلق صوتيّ فاللام والراء من الأحرف الذلقيّة، والراء حرف تكراريّ له قوة صواتة أكثر من اللام بهذه الصّفة مكّنته من الغلبة في باب الإدغام مع اللام، كما مكّنته في باب الإمالة كما بيّنا سابقًا.

إنّ الغلَبَة الاستعمالية في الصوامت ليست مجرد علّة حكميّة نظرية بل لها تطبيقات ظاهرة في الاستعمالات اللغويّة، فقد ذكر ابن سيده أنّ "الدَّوْلَج: الكناس الَّذِي يَتَّخِذهُ الْوَحْش فِي أصُول الشّجر، الدَّال فِيهَا بدل من التَّاء عِنْد سِيبَوَيْهٍ. وَالتَّاء بدل من الْوَاو عِنْده أَيْضًا، وَإِنَّمَا ذكرته هُنَا لغَلَبَة الدَّال عَلَيْهِ وَأَنَّه غير مُسْتَعْمل على الأَصْل"(ابن سيده، 2000). وقد تابع ابن منظور ابنَ سيده في رأيه هذا، فاستعمال دولج غالب على وولج وتولج، وهما أصلان مفترضان في دولج، وهي مسألة فيها تفصيل عميق من ابن سيده، ومثلها غلبة هُنَيْهة، تَصْغِير هَنَة، وأَصْلهَا هُنَيْوَة، ثمَّ صَارَت هُنَيَّة، ثمَّ تطورت إِلَى هُنَيْهَة، والعرب يقولون: هُنَيْهَة فِي كلّ مَوضِع تَقول فِيهِ هُنَيَّة، و"هُنَيْوَة الَّذِي هُوَ أصل لَا ينْطق بِهِ وَلَا يسْتَعْمل الْبَتَّةَ، فَجرى ذَلِك مجْرى وولج فِي رفضه وَترك اسْتِعْمَاله، فَهَذَا كُله يُؤَكد عنْدك أَن امْتِنَاعه من اسْتِعْمَال آل فِي جَمِيع مواقع أهل"(ابن سيده، 2000).

إنّ هذه العلّة تبرز في مسألة الترجيح في أصالة الأصوات في حال التعاقب في الاستعمال، وهذا ما استند إليه العلماء في إثبات إبدال الهمزة من الهاء في (هل)، فقد "روى أبو عُبَيْدة أنّ العرب تقول: "أَلْ فعلتَ؟ " يريدون: "هل فعلت"؟ وإنّما قضي على الهمزة هنا بأنّها بدلٌ من الهاء؛ لأجل غَلَبَة استعمال "هَلْ" في الاستفهام، وقلّةِ الهمزة، فكانت الهمزة أصلًا لذلك. فأمّا قولهم: "أَلَّا فعلتَ" في معنى: "هَلَّا فعلت"، فقد قيل: إنّ الهمزة فيه بدلٌ من الهاء، والأصلُ: "هَلَّا"، والحقُ أنّهما لغتان؛ لأنّ استعمالهما في هذا المعنى واحدٌ من غير غلبةٍ لإحداهما على الأخرى"(ابن يعيش، 2001).

وثمّة مظهر صوتيّ للغلبة في الصوامت يظهر في باب الجمع والتصغير نبّه عليه المبرّد، فحكمُ مَا كَانَ على حرفين، وَلَا يُعرف أَصله الَّذِي حذف مِنْهُ فِي التصغير وَالْجمع، ثبوتُ الياءُ فِيهِ؛ "لأَنَّ أَكثر مَا يحذف من هَذَا الياءُ وَالْوَاو، والياءُ أَغلب على الْوَاو من الْوَاو عَلَيْهَا، فإنّما الْقيَاس على الأَكثر"(المبرد، 1994)، إنّ الذي ذكره المبرّد هنا يدخل في باب الغلَبَة الاستعماليّة، ففي باب التّصغير يكون الإبدال في الأصوات ياء للتصغير ظاهرًا في بنية الكلمة، نحو: بُنَيّ، وسُمَيّ، ودُمَيّ، وإذا رُدّ المحذوفُ في الأسماء الثنائيّة قُلب ياءً إذا المحذوف واو، وأدغمت الياء في الياء، ولهذا غلبت الياء التي يطغى استعمالها في باب تصغير الأسماء الثنائيّة، فياء التصغير هنا لا تعدّ من الصوائت فهي عامل تغيير في بنية الكلمة وإن كانت أصوات اللفظة من الصوامت.

إنّ هذه الغلَبَة الاستعمالية التي ذكرها المبرّد نجد لها نظيرًا في باب التصغير، فقد كانت الغلَبَة الاستعمالية علّة في تفسير حذف الهمزة فيما كان أصله مهموزًا، ومن المعروف أنّ التصغير يعيد اللفظ إلى أصله، فكان حقّ الهمزة أن تثبت في صيغة التصغير على هذا الأصل، ولكنّها حذفت في مثل لفظة نبيّ وبريّة من برأ، وصغّرت على (نُبيّ) و(بُريّة) لغلبة حذف الياء على هذا اللفظ، وهذه مسألة نبّه عليها الرضي يقول: "وكذا النبي أصله عند سيبويه الهمز، لقولهم تنبأ مسيلمة، فخفّفت بالإدغام كما في بُريّة، فكان قياس التصغير نُبَيِّئ، قال سيبويه: لكنّك إذا صغرته أو جمعته على أفعلاء كأنبياء تركت الهمزة؛ لغلبة تخفيف الهمزة في النبي فتقول في التصغير: نُبَيٌّ بياءين على حذف الثالث، كما في أُخَيّ"(الرضي، 1975).

إنّ هذه العلّة هي ما يمكن أن نفسّر به حذف الهمزة في تصريفات الفعل (رأى) فقد حذفت الهمزة في (يرى ونرى وترى وأرى) بينما لم تحذف في نأى وسأى (بمعنى مددت الثوب وشققته)، وشأى البئر بمعنى أخرج ترابها، والعلّة في ذلك غلبة الحذف في يرى الذي انسحب على تصريفاتها، فقالوا: نرى ويراهم ونراهم وتراها ويراها وأريتُ، وغير ذلك، فلو كان الحذف لقياس لغويّ بسبب الثقل لكان ذلك مطّردًا في كلّ فعل مهموز العين معتلّ اللام ولم

يقتصر على لفظ بعينه.

عبّر العلماء عن هذه الغلَبَة الاستعمالية بقولهم: "جَعَلُوا هَمْزَةَ الْمُتَكَلِّمِ فِي أَرَى تُعاقِبُ الهمزةَ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ، وَهِيَ همزةُ أَرْأَى حَيْثُ كَانَتَا هَمْزَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَتِ الأُولى زَائِدَةً وَالثَّانِيَةُ أَصليةً، وكأَنّهم إِنَّمَا فرُّوا مِنِ الْتِقَاءِ هَمْزَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَرْفٌ سَاكِنٌ، وَهِيَ الرَّاءُ، ثُمَّ أَتْبعوها سائرَ حروفِ الْمُضَارَعَةِ فَقَالُوا: يَرَى ونَرَى وتَرَى كَمَا قَالُوا: أَرَى"(الرضي، 1975).

لا ننكر أنّ العلماء عللوا ذلك بعلّة اجتماع الهمزتين، وعلّلوه بطرد الباب على وتيرة واحدة، وعللوه بالحذف تخفيفيًا، ولكنّ التّعليل بغلبة الاستعمال كان أظهر في تفسير هذا الحذف، وهي غلبة عبّر عنها سيبويه بقوله: "قد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه" (سيبويه، 1988). فواحد من الأصول التي بناها العلماء في باب التّعليل بالغلَبَة أن لو تعارضت الغلَبَة وعدم النظير رجّحنا الغلَبَة، وهم يقصدون هنا الغلَبَة الاستعمالية.

إنّ هذه المسائل من التعليل بالغلبة هي مظاهر مختصرة لتوظيف علّة الغلبة في توجيه الاستعمالات اللغويّة عند العلماء العرب، وفيها دلالة قويّة على حضور هذه العلّة في الفكر النّحوي العربيّ، وهي مسائل لا نجدها في باب التّغليب الذي أفرد له العلماء دراسات خاصة به، وهذا يثبت الفرق بين العلتين في المسائل اللغويّة التي تخضع لها كلّ علّة منهما.

إنّ ميدان التّعليل بالغلبة رحب ومتنوع المظاهر في المصادر اللغويّة، وسيكون لنا معه دراسات خاصة في الصّرف والبنى النحويّة – إن شاء الله- لاستكمال مظاهر هذه العلّة في اللغة العربيّة، والكشف عن أبعادها في الدرس اللغويّ عند العرب.

الخاتمة:

بيّن البحث أنّ الغلبة علّة لغويّة تدور معانيها اللغويّة في مجال الهيمنة، والسيطرة، والكثرة والشيوع، وتعني في الاصطلاح بروز حكم لغويّ في أحد الاستعمالات بسبب الشيوع في الاستعمال، أو لهيمنة عنصر عليه في البنية أو التركيب لأسباب لغويّة أو استعماليّة، وقد فُسّرت بها استعمالات لغويّة في مستويات اللغة الصّوتيّة والصّرفيّة والنحويّة.

وكشف البحث أنّ هذه العلّة تنقسم إلى نوعين:

1- غلبة قياسيّة، تستند إلى ضوابط لغويّة، مثل غلبة الياء على الواو في بعض المواطن.

2- غلبة استعماليّة، تستند إلى درجة الشّيوع في الاستعمال، مثل تقرير الأصل في: جدث وجدف، وتقرير الاصل في: وحد وأحد، وأفلت وأفلط.

وقد تفاوتت مظاهر هذا العلّة بنوعيها في الدرس اللغويّ، ولكنّ العلّة التحقيقيّة كانت أظهر في الجانب الصّوتيّ.

وظهر لنا في البحث أنّ هذه العلّة قد تلتقي مع ظاهرة التّغليب في مسائل محدودة مثل تغليب المذكر على المؤنّث، ولكنّها تفارق ظاهرة التّغليب في جلّ مسائلها التي تخضع لسلطانها، ومن أظهر الفروق بين الغلبة والتّغليب ما يلي:

1- الغلبة مصدر للفعل غلَب، والتّغليب مصدر للفعل غلّب بتضعيف العين وهو يدل على التكرار.

2- التّغليب ظاهرة لغويّة لها سياقات اجتماعية ولها أبعاد دلالية، والغلبة علّة لغويّة بحتة.

3- الغلبة تكون بغلبة عنصر لغوي لآخر، أمّا التّغليب فيكون من تغليب المستعمِل لعنصر على آخر.

4- التّغليب يعني أن يُعطى أحد المصطلحين أو المتشاكلين حكم الآخر ويرجح في الاستعمال، وهو نوع من التوسّع في اللغة، ويدخل قسم منه في باب البلاغة والمجاز، بخلاف الغلبة التي تقوم على غلبة عنصر لعنصر آخر في سياق لغويّ.

5- التّغليب يكون ترجيحًا بين استعمالين بينهم علاقة وترابط لمسوغات دلالية لغويّة أو بلاغيّة أو اجتماعيّة، أمّا الغلّبة فتعني هيمنة عنصر على آخر.

شاعت علّة الغلبة شيوعًا واضحًا في المصادر اللغويّة، فقد وردت عند سيبويه في (25) موضعًا، ووصل استعمالها إلى خمسين موضعًا عند ابن يعيش في (شرح المفصل)، وإلى (100) موضع تقريبًا في مؤلفات ابن مالك. ويتجاوز هذا الاستعمال عند أبي حيان الأندلسي مائتي موضع في مصنفاته، وقريب من هذا العدد وجدناه عند ناظر الجيش، وهذا الاستعمال أظهر دليل على تقدّم شيوع هذه العلّة مع تقدّم المصنفات النحويّة واتّساع مباحثها، وهي مع شيوعها لم تحظ بالبحث اللغويّ الحديث الذي يكافئ حجمها الحقيقيّ في تعليل المسائل اللغويّة.

وكشف البحث تفاوتَ العلماء في موقفهم من علّة الغلبة بين استعمال محدود قليل عند بعضهم، وشيوع لها عند الآخرين في تفسير المسائل اللغويّة، وتفاوتوا بين القول بالقياس في مسائلها والقول بالسماع، ولكنّ هذا التفاوت لم يمنع من وجودها علّة حاضرة بقوة في المسائل اللغويّة، لا سيما عند العلماء المتأخرين ممن جاؤوا بعد القرن الرابع.

وأبرزت الدراسة أنّ العلماء اعتدوا بهذه العلّة في المسائل الصّوتيّة في تفسير استعمالات في باب الإمالة لا سيما إمالة ما هو واوي في الأصل، والإمالة بسبب الراء في بنية الكلمة، واعتدوا بها أيضًا في تعليل مسائل في باب الإعلال والإبدال، وبعض مسائل النّسب والتّصغير، ممّا كانت الجوانب الصّوتيّة مدخلًا لتفسيرها خضوعًا لعلة الغلبة.

إنّ هذه الدراسة تكشف بجلاء أنّ العلل النحويّة تحتاج رجع نظر لاستجلاء ما لم يحظ بدراسات معمقة منها، وأنّ الدرس اللغوّي والاستعمالات اللغويّة فيها مسائل ما زالت بحاجة لمزيد من الدراسات لتكشف أبعادها في الدرس اللغويّ وتبيّن مظاهرها، ومن هنا تنبع توصية البحث الأساسيّة في ضرورة توافر مزيد من الدراسات في مظاهر علة الغلبة في الجوانب اللغويّة صرفًا ونحوًا، واستقصاء مسائلها، وميزها عن ظاهرة التّغليب المعروفة.

المصادروالمراجع

الأسطى، ع. (1996). ظاهرة التّغليب في اللغة العربيّة. *مجلة كلية الدعوة الإسلامية*، (13)، 497- 519.

الأنباري، ك. (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين*. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. بيروت: دار الفكر.

الأندلسي، م. (1986). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. (ط1). القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأندلسي، م. (1998). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. (ط1). دمشق: دار القلم.

التهانوي، م. (1996). *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم*. (ط1). بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

الجندي، ع. (2018). التّغليب بين البلاغيين والنحاة. *مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية*، جامعة كفر الشيخ، كلية الآداب، 4(15)، 1809 – 1829.

ابن جنّي، ع. (1986). *الخصائص*. (ط3). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جنّي، ع. (1988). *اللمع في العربيّة*. (ط1). عمان: دار مجدلاوي.

حمد، ع. (2011). *التّغليب في القرآن الكريم*. (ط1). عمّان: دار صفاء للطباعة والنشر.

الحمد، م. (1995). التّغليب في اللغة العربيّة. *مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز*، 1(3)، 181 – 199.

الحموز، ع. (1993). *ظاهرة التّغليب في العربيّة: ظاهرة لغويّة اجتماعية*. (ط1). عمّان.

الحموز، ع. (1986). *ظاهرة القلب المكاني في العربيّة*. (ط1). عمّان: دار عمار، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الرضي، ن.(1975). *شرح شافية ابن الحاجب*. ط1، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتب العلمية.

الرماني، ع. (1988). *شرح كتاب سيبويه*. (ط1). الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود.

زين الدين، ي. (2014). *رسالة في التّغليب*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن السراج، م. (1996). *الأصول في النّحو*. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.

السهيلي، ع. (1992). *نتائج الفكر في النَّحو*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

سيبويه، ع. (1988). *الكتاب*. (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، ح. (2008). شرح كتاب سيبويه. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطيّ، ج. (1989). *الاقتراح في أصول النّحو وجدله*. (ط1). دمشق: دار القلم.

السيوطيّ، ج. (1980). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. (ط1). الكويت: دار البحوث العلمية.

السيّد، أ. (1997). قضية التّغليب في المطابقة النحوية بين المذكر والمؤنّث. *مجلة كلية دار العلوم*، جامعة القاهرة، (21)، 135 – 162.

ابن الصائغ، م. (2004). *اللمحة في شرح المُلحة*. (ط1). المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

الصبان، م. (1997). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

الطويل، أ. (1983). ظاهرة التّغليب في اللسان العربي ومواقعها في القرآن الكريم. *مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي*، جامعة الملك عبدالعزيز، (6)، 109- 142.

عبد العظيم، م. (1998). *أسلوب التّغليب في القران الكريم*. (ط1). القاهرة: مكتبة الزهراء للطبع والنشر والتوزيع.

العتيبي، ن.(2021). أسلوب التّغليب في القرآن الكريم. *مجلة تبيان للدراسات القرآنية*، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (40)، 155 – 206.

العسكري، ح. (1997). *الفروق اللغويّة*. (ط1). القاهرة: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.

عودة، ك. (2003). *ظاهرة التّغليب في العربيّة. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الكوفة، العراق.

الغويري، ع. (2022). التّغليب في الشعر: النابغة الجعدي نموذجًا. *مجلة الجامعة العراقيّة*، 3(54)، 230 – 241.

الفارسيّ، أ. (1969). *الإيضاح العضدي*. (ط1). الرياض.

الفارسيّ، أ. (1990). *التعليقة على كتاب سيبويه*. (ط1).

الفحام، ن.(2008). التّغليب ومواضعه في النص القرآني. *مجلة الكلية الإسلامية*، الجامعة الإسلامية، 2(5)، 98 – 132.

الفراء، ي. (1955). *معاني القرآن*. (ط1). القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

الفقراء، س. (2019). *رؤى غائبة في اللغة*. (ط1). عمّان: دار جرير للنشر والتوزيع.

الكفوي، أ. (1998). *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

اللبدي، م. (1985). *معجم المصطلحات النحويّة والصّرفيّة*. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة، عمّان: دار الفرقان.
لبنة، ع. (2008). *قضايا التّغليب في المفردات والتراكيب. مجلة كلية دار العلوم*، جامعة القاهرة، (45)، 55 – 106.
ابن مالك، ج. (1990). *شرح تسهيل الفوائد*. (ط1). هجر للطباعة والنشر.
المبرّد، م. (1997). *الكامل في اللغة والأدب*. (ط3). القاهرة: دار الفكر العربي.
المبرّد، م. (1994). *المقتضب*. (ط1). بيروت: عالم الكتب.
محروس، أ. (2017). قضايا التّغليب بين اللغويين والنح. *مجلة كلية الآداب*، جامعة السويس، (9)، 324 – 253.
ابن منظور، ج. (1993). *لسان العرب*. (ط3). بيروت: دار صادر.
ناظر الجيش، م. (2007). *شرح التسهيل*. (ط1). القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.
النجار، م. (2001). *ضياء السالك إلى أوضح المسالك*. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
ابن هشام، ج.(1990). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. (ط1). صيدا: المكتبة العصرية.
ابن هشام، ج.(2019). *حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيّة ابن مالك. رسالة دكتوراه غير منشورة*، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوَّرة، السعودية.
وحيد الدين، ط. (2013). *مكونات النظرية اللغويّة بين الدراسة والتطبيق*. (ط1). القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.
وحيد الدين، ط. (2011). الغلبة والتّغليب في البنية والتركيب. *مجلة كلية الآداب*، جامعة أسيوط، (73)، 241 – 273.
ابن الوراق، م. (1999). *علل النّحو*. (ط1). الرياض: مكتبة الرشد.
ابن يعيش، ع. (2001). *شرح المفصل للزمخشري*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

References

Abdil Aẓīm, M. (1998). *The method of transcendence in the Holy Qur'an*. (1st ed.). Cairo: Library for printing, publishing and distribution.

-Al-Anbāri, K. (2003). *Al'insāf fī masāyil alḫilāf bayna alnnḥwyin albasariyn walkufiyn. And with him is the book "Al-Intisf min Al-Insaf*". Beirūt: Dār Al-Fikir.

-Alandalusī, M. (1986). *Irtiŝāf alẓarb min lisān alarab*. (1st ed.). Cairo: Al-ẖanji Library.

-Alandalusī, M. (1998). *Altaṭyil waltakmīl fī ŝarḥ kitāb altashīl.* (1st ed.). Damascus: Dār Al-Qalam.

-Alaskarī, H. (1997). *Linguistic differences*. (1st ed.). Cairo: House of Science and Culture for Publishing and Distributio.

Al-Faḥām, N. (2008). Predominance and its positions in the Qur'anic text. *Journal of the Islamic College, The Islamic University*, 2(5), 98 - 132.

Alfarā, Y. (1955). *Maānī alqu>ān.* (1st ed.). Cairo: The Egyptian House of Composition and Translation.

Al-Fārsī, A. (1969). *Al.>iẓāḥ al<aẓdī.* (1st ed.). Riyadh.

Al-Fārsī, A. (1990). Alta<līgatu <ala kitāb Sibawayh's. (1st ed.).

Alfugara, S. (2019). *Absent Visions in Language*. (1st ed.). Amman: Jarir Publishing and Distribution.

Al-ḥamad, M. (1995). Predominance in the Arabic Language. *Al-Dara journal, King Abdulaziz House*, 1(3), 181 - 199.

Al-ḥamūz, A. (1993). *The phenomenon of primacy in Arabic is a sociolinguistic phenomenon*. (1st ed.). Amman.

Al-ḥamūz, A. (1986). *The phenomenon of the spatial heart in Arabic*. (1st ed.). Amman: Dar Ammar, Beirut: Al-Resala Foundation.

Aljundī, A. (2018). Predominance between rhetoricians and grammari. *Journal of Human and Literary Studies*, Kufr El-Sheikh University, Faculty of Arts, 4(15), 1809-1829.

Al-ġuwayrī, p. (2022). Predominance in poetry: Al-Nabiġatu Al-ṭubyānīadi as a model. *Iraqi University Journal*, 3 (54), 230 - 241.

Al-Kafawī, A. (1998). *Faculties: A glossary of terms and linguistic differences*. Beirut: Al-Resala Foundation.

Al-Labadī, M. (1985). *Dictionary of grammatical and morphological terms*. (1st ed.). Beirut, Al-Resālah Foundation, Amman: Dār Al-Furqān.

-Almubarrid, M. (1997). *Alkamil fī alluġat wal>adab.* (3rd ed.). Cairo: Dār Al-Fikr Al-Arabī.

-Almubarrid, M. (1994). *Almuqtaẓab*. (1st ed.). Beirut: World of Books.

-Alnajār, (2001*). Ziyia> Alsālik <ala <awẓaḥ almasālik.* (1st ed.). Beirut: Al-Resālah Foundation.

Al-Otaybī, N. (2021). The style of transcendence in the Noble Qur'an. *Tabyan Journal of Qur'anic Studies, Imam Muhammad*

bin Saud Islamic University, (40), 155-206.

Al-Raḏī, N. (1975). *Ŝariḥ of ŝafiat Ibn al-ḥajIb*. (1st ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-<ilmiyyah.

Al-Rumānī, A. (1988). *Explanation of Sibawayh's book*. (1st ed.). Riyadh: Imam Muhammad bin Saud University.

Al-Sayyid, A. (1997). The issue of primacy in grammatical matching between masculine and feminine. *Journal of the Faculty of Dar Al Ul<Ilūm, Cairo University*, (21), 135-162.

Alsīrafī, H. (2008). *ŝariḥof kitāb Sibawayh*. (1st ed.). Beirut: Dar Al-Kutub Al-<ilmiyyah.

Al-Suhaylī, A. (1992). *Natā>ij alfikir fī alnaḥw*. (1st ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-<ilmiyyah.

Al-Suyūṭī, J. (1989). *AlIqtirāḥ fī 'uṣūl alnnḥw wajadalihi*. (1st ed.). Damascus: Dar Al-Qalam.

Al-Suyūṭī, J. (1980). *Hami< alhawāmi< fi ŝarḥ jami< aljawāmi<*. (1st ed.). Kuwait: Dār Al-biḥūṯ Al-<ilmiyyah.

Al-ṣabbān, M. (1997). *Āŝiat Al-ṣabbān <ala ŝariḥ al'aŝmūnī li'alfiyat ebn malik*. (1st ed.). *Beirut:* Dar Al-Kutub Al-<ilmiyyah.

Al-Tawīl, A. (1983). The phenomenon of dominance in the Arabic tongue and its locations in the Holy Qur'an. *Journal of Scientific Research and Islamic Heritage*, King Abdulaziz University, (6). 109-142.

Al-Thanawy, M. (1996). *Scout encyclopedia of arts and sciences conventions*. (1st ed.). Beirut: Library of Lebanon Publishers.

Al-Usta, p. (1996). The phenomenon of primacy in the Arabic language. *Journal of the College of Islamic Invitation*, (13), 497-519.

Hamad, A. (2011). *Predominance in the Qur'an*. (1st ed.). Amman: Dār ṣafā for printing and publishing.

Ibn Al-Sarrāj, M. (1996*). Aluṣūl fī alnaḥw*. (1st ed.). Beirut: Al-Risāla Foundation.

Ibn Al-ṣāyġ, M. (2004). *alamḥatu fī ŝariḥ almulḥa*. (1st ed.). Al-Madinah Al-Munawwarah: The Islamic University.

Ibin Al-Warrāq, M. (1999). *Syntax reasons*. (1st ed.). Riyadh: Al-Rushd Library.

-Ibin Hiŝām, J. (1990). >awẓaḥ almasālik >ila >alfiyat ibn mālk. (1st ed.). Ṣaydā, Beirut: Al-Maktabah Al-Aṣriyyah.

-Ibin Hiŝām, J. (2019). *Ḥāŝiyatan min ḥawāŝi ibn Hiŝām <ala alfyyat ibn malik. Unpublished. Ph.D. thesis,* The Islamic University of Madinah Al-Munawwarah, Saudi Arabia.

Ibin Jinnī, A. (1986). *Alḥaṣāiṣ*. (3rd ed.). Cairo: The Egyptian General.

Ibn Jinnī, A. (1986). *Aluma< in Arabic*. (1st ed.). Amman: Dār Majdalawi.

-Ibin Malik, J. (1990*). ŝariḥ tashīl alfawa>id*. (1st ed.). Hajar for printing and publishin

Ibin Manẓūr, J. (1993*). lisān Aarab*. (3rd ed.). Beirut: dar ṣādir.

Ibin Ya<īŝ, Y. (2001). *ŝariḥ almufaṣṣal lilzumaḥŝarī*. (1st ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-<Ilmiyyah.

Labneh, A. (2008). Issues of predominance in vocabulary and structures. J*ournal of the Faculty of Dar Al Uloom*, Cairo University, (45), 55 - 106.

Maḥrūs, A. (2017). Issues of dominance between linguists and grammarians. *Journal of the Faculty of Arts*, Suez University, (9), 253-324.

-Naāẓir aljayŝ, M. (2007). *ŝariḥ altashīl*. (1st ed.). Cairo: Dar Al Salam for printing and publishing.

-Odih, K. (2003). *The phenomenon of tyranny in Arabic. Unpublished Master's Thesis*, University of Kufa, Iraq.

Sibawayh, A. (1988). *Alkitāb*. (3rd ed.). Cairo: Al-ḫānjī Library.

Waḥīd El-Dīn, T. (2013). *Components of linguistic theory between study and application*. (1st ed.). Cairo: The Modern Academy for University Books.

Waḥīd El-Dīn, T. (2011). Predominance and dominance in structure and composition. *Journal of the Faculty of Arts*, Assiut University, (73), 241 – 273.

Zinaldin, Y. (2014*). risālah fī altaġlīb*. (1st ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-<Ilmiyyah..